

اتحاد
المصارف
العربية



التحليل المالي لميزانيات العملاء

إعداد
فتحي قدورة



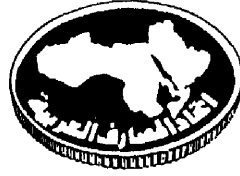
151
11



إهداء ٢٠١٣

الاستاذ عبد الله فيصل بدوى
جمهورية مصر العربية

التحليل للمال لميزانية العملاء



التحليل المالي لميزانيات العملاء

اعداد

فتحي حمزة

تحليل الميزانية قبل منح التسهيلات

مقدمة :

عندما تتقدم شركة أو عميل بطب إلى البنك للحصول على تسهيلات مصرفية لابد بادىء ذى بدء من الحصول على معلومات أساسية موثوقة عن وضع تلك الشركة مثل .

- طبيعته نشاط الشركة أو المؤسسة .
- نوع الشركة (فردية — مانية — توصية — مساهمة) ومن هم مالكوها أو مجلس إدارتها .
- من يدير الشركة وما هى خبرتهم وسمعتهم وما مسدي النجاح الذى حققوه .
- هل مضى على تأسيس الشركة مدة طويلة وهل أوضاعها راسخة .
- هل يتم توزيع الأرباح أم هل يحتفظ بها .
- وعلى البنك أن يدرس ما يلى .

- هل التسهيلات المطلوبة تتناسب مع حجم الشركة وإمكانياتها ونشاطها .
- ما هو الغرض من التسهيلات المطلوبة .
- كيف ستؤثر التسهيلات (عند منحها) على وضع الشركة .
- كيف سيتم تسديد التسهيلات .
- ما هو الضمان الذى تقدمه الشركة مقابل التسهيلات . وهل للغير حقوق على الأملاك أو الأصول المدمجة كضمان ثانى فى مرتبة قبل مرتبة البنك . وما هى القيمة التى يحصل عليها البنك لو باع ذلك الضمان بيعا جبريا .

تلك هى بعض المعلومات الأساسية التى يجمعها قسم الاستعلامات عن الشركة بالإضافة الى معلومات أخرى يسجلها البنك على نموذج خاص للاستعلامات . وبما أنه فى كثير من الحالات قد لا تتوافر ميزانية موثوقة للعميل فمن الضروري أن يكون قسم الاستعلامات قويا مؤهلا للحصول على معلومات موثوقة من مختلف المصادر . وأول هذه المصادر هو العميل نفسه سواء من مقابلته الشخصية عند تقدمه بالطلب أو زيارته فى محله للاطلاع على أوضاع عمله والتثبت من موجوداته ونوعيتها . والمصادر الأخرى هى : ميزانيات العميل ، والبنوك التى يتعامل معها ، والبنك المركزى عن طريق لوائح مركزية المخاطر ، والسجل التجارى ، ودائنو العميل الذين يمدونه بالبضائع والمواد وغيرهم من التجار وأرباب العمل فى ذات البلد .

وعلى قسم الاستعلامات ان يستمر فى تتبع أوضاع العميل بعد منحه التسهيلات واطلاع الادارة عليها وتسجيلها فى بطاقة العميل .

الميزانية ومكوناتها الرئيسية :

الميزانية تمثل الوضع المالى فى يوم معين مضى . لذلك يجب على انبنك ان يتتبع التطورات التى طرأت على وضع الشركة المالية بعد تاريخ الميزانية ليأخذ تلك التطورات بعين الاعتبار قبل أن يتخذ قرارا بمنح تسهيلات الى الشركة .

ومن المفروض ان تكون ميزانية اشركة مصدقة من قبل مراقبى حسابات قانونيين ومرفقا بها تقرير أولئك المراقبين . وعلى البنك أن ينتبه الى أية تحفظات يبيدها مراقبو الحسابات . اما اذا لم تتوافر ميزانية مصدقة فان على قسم الاستعلامات أن يجرى ما يلزم من استعلامات للتأكد من صحة الأرقام وللحصول على المعلومات الصحيحة عن الأوضاع المالية للشركة .

وتتكون الميزانية كما تعلمون من جانبين : جانب الاصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات) وحقوق المساهمين . ويكون هذان الجانبان دوما متوازنين ، اى أن مجموع الارصدة فى الجانب الواحد يساوى المجموع فى الجانب الآخر .

اما الاصول فتتوزع عادة فى مجموعات ثلاث هى : الاصول المتداولة والاصول الثابتة واصول اخرى . وفيما يلى المفردات الاعتيادية لتلك الاصول .

الاصول المتداولة :

وهى الاصول التى يمكن تحويلها الى نقد خلال مدة سنة . وتتكون عادة من المفردات التالية :

(١) النقد فى الصندوق ولدى البنوك .

(ب) اية سندات حكومية ومالية متداولة فى الاسواق المالية .
فالشركة تستثمر ما يفيض لديها من نقد فى مثل هذه السندات .
ومن المهم ان تكون هذه السندات من النوع الذى يباع بسهولة ولا يتعرض الى تغيرات كبيرة فى السعر . وتدرج عادة قيمة هذه السندات فى الميزانية بسعر التكلفة أو القيمة السوقية ايهما اقل .

(ج) اوراق قبض وضمم . وتمثل قيم هذه الاوراق ثمن البضاعة التى سلمت أو شحنت الى عملاء الشركة قبل قبض قيمتها .

ونمنح الشركات عادة عملاءها تسهيلات في الدفع بحيث يدفع العملاء قيم البضاعة بعد استلامها بمدد مختلفة (٣٠ يوما أو ٦٠ يوما أو ٩٠ يوما مثلا). ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن بعض هؤلاء العملاء يتخلفون عن الدفع أما لصعوبات مالية أو بسبب الإفلاس . لذلك يتوجب أخذ استدراك مناسب لبعض الديون التي يحتمل عدم تسديدها .

(د) البضاعة ، وتشمل المواد الأولية والبضاعة في طور التجهيز والبضاعة الجاهزة الموجودة لدى الشركة . ويجب اظهار هذه البضاعة في الميزانية بسعر التكلفة أو القيمة السوقية ايها أقل . فقد يتعرض بعض أنواع البضاعة الى الفساد أو الكساد أو التآكل في السعر .

الاصول الثابتة :

هي ممتلكات الشركة التي لا يقصد بيعها وإنما تستعمل للانتاج والتخزين والعرض والنقل . فهي اذن تشمل الارض والمنشآت والآلات والاجهزة والآلات ووسائل النقل (سيارات وشاحنات) .

وتظهر هذه الاصول في الميزانية بسعر التكلفة ناقصا الاستهلاكات المتراكمة حتى تاريخ الميزانية بالنسب المتعارف عليها والمتطابقة حسب القوانين المحلية .

اصول أخرى :

(أ) مصروفات مدشوعة مقدما . فقد تدفع الشركة رسوم تأمين ضد الحريق عن ثلاث سنوات أو قد تدفع سلفا ايجار ملكينات الكترونية حاسبة عن سنتين . ففي هاتين الحالتين يظهر في الميزانية تحت بند (مصروفات مدفوعة مقدما) رسوم تأمين عن سنتين وايجار ملكينات حاسبة عن سنة واحدة .

(ب) حقوق الامتياز والخلو وقيمتها تعتمد على نوع الامتياز ومركز المكان التجاري . كذلك هناك السمعة وبراءات الاختراعات والعلامات التجارية وهي اصول غير حسيه ، ولكن بعضها ذو قيمة كبيرة للشركة . اما السمعة فلا قيمة لها فيها اذا وقعت الشركة في صعوبات مالية أو افلست .

هذا فيها يتعلق بالاصول . اما بالنسبة الى الخصوم فتتوب عداة في باب الخصوم المتداولة او العاجلة (أو الجارية) والخصوم طويلة الاجل ، ثم يلي ذلك حقوق المساهمين .

الخصوم المتداولة :

وهى الديون التى على الشركة ان تسدها الى الغير خلال سنة من تاريخ الميزانية . وتسعمل الشركة اصولها المتداولة لتسديد ما عليها من خصوم متداولة . وان العلاقة بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة مهمة جدا تلقى ضوءا على الوضع المالى كما سنرى فيما بعد .

اما مفردات الخصوم المتداولة فهى عادة :

(ا) اوراق الدفع : وتمثل هذه الاوراق قيم البضاعة التى تشتريها الشركة من دائنيها التجاريين والتى يتوجب على الشركة تسديد قيمها فى مدد قصيرة (٣٠ يوما او ٦٠ يوما او ٩٠ يوما عادة) .

(ب) سندات (كميالات) للدفع . وهى تمثل مبالغ استقرضتها الشركة من البنك او دائنين آخرين وحررت الشركة مقابلها كميالات .

(ج) مستحقات على الشركة لم تدفع . مثل رواتب واجور وحقوق الموظفين والعمال وفوائد قروض من البنك وفوائد سندات دين اصدرتها الشركة ورسوم تأمين وغير ذلك مما يستحق على الشركة فى تاريخ الميزانية ولكن لم تدفع فى ذلك التاريخ .

(د) استدراك او احتياطي ضرائب على ارباح الشركة يتوجب دفعها الى الحكومة .

الخصوم طويلة الاجل :

تمثل اية ديون على الشركة يستحق دفعها بعد اكثر من سنة من تاريخ الميزانية . فاذا كانت الشركة بحاجة الى المال بسبب التوسع او غيره وهى لا ترغب فى زيادة رأس المال فهى تلجأ الى اصدار سندات دين تسدد بعد مدة طويلة (١٠ سنوات او ١٥ سنة مثلا) وتدفع الشركة الى حاملي هذه السندات فائدة معينة فى تاريخ معين (او مرتين فى السنة) وقد تنص هذه المستندات على انها مضمونة بموجودات الشركة بحيث انه فى حالة عدم تسديد السندات فى تاريخ استحقاقها تباع موجودات الشركة وتسدد السندات من ربح البيع قبل ان تسدد اية ديون اخرى على الشركة غير مضمونة .

وبما انه فى هذا النوع من القروض طويلة الاجل يتوجب على الشركة ان تدفع الى الدائنين فوائد بمعدل ثابت فى مواعيد معينة فان على البنك ان يتأكد من ان ارباح الشركة تخضع لعوامل الثبات النسبى . فمثلا الربح من المتاجرة بالضروريات اكثر ثباتا من ربح الكماليات .

كذلك قد تلجأ الشركة الى الحصول على دين طويل الاجل من شركة تامين أو مؤسسات مالية أخرى مقابل ضمان معين . وعندما يمنح البنك أى قرض أو تسهيلات الى الشركة فعليه ان يدرس أية ضمانات قدمت الى الدائنين الآخرين على بعض موجوداتها . بحيث يحصل البنك على ضمان مناسب مقابل التسهيلات التى يقدمها .

حقوق المساهمين :

تتكون هذه الحقوق من رأس المال المدفوع ومن احتياطي رأس المال ومن الأرباح المدورة من سنوات سابقة ومن الأرباح الصافية لسنة الميزانية . وقد يتكون رأس المال من اسهم تأسيسية أو مفضلة يتوجب دفع أرباح لها بنسبة معينة من الأرباح السنوية ومن اسهم عادية أرباحها غير معينة تعتمد على النتائج .

تحليلان للميزانية

التحليل الاول الذى على البنك القيام به لمعرفة الوضع المالى (الحالى) للعمل أو الشركة . وفى هذا التحليل يفترض ان ارقام الميزانية تمثل الواقع وتستخرج نسب معينة تعتبر كمؤشرات تدل على الوضع المالى الحالى . فاذا دلت هذه النسب على وضع سليم يجدر بالبنك ان يقوم بتقدير تصفوى للميزانية أى أن البنك يفترض أسوأ الاحتمالات وهو وقوع الشركة فى مصاعب مالية وتعرضها للافلاس والتصفية ، فيدرس البنك ماذا يكون وضع الشركة فى هذه الحالة ويقدر قيمة كل بند من بنود الميزانية فى حالة بيع ممتلكات الشركة ببيعا تصفويا اضطراريا ويحسب اذا كان ريع البيع كافيا لتسديد الديون المضمونة وما هو الجزء من الديون غير المضمونة الممكن تسديده . ان هذا النوع من التحليل يساعد البنك فى تقدير وضع الدين الذى يعطيه للشركة فى حالة افلاسها وماهو الضمان الذى يجدر بالبنك طلبه قبل الموافقة على القرض .

وعلى سبيل المثال اخترنا (شركة الصباغة المحدودة) قدمت ميزانية للبنك وطلبت زيادة التسهيلات .

معلومات عن شركة الصباغة المحدودة :

هى شركة تدار بكفاءة وقد تعاملت مع البنك لعدة سنوات مضت بصورة مرضية . ومداؤها الثلاثة نشيطون وجادون . وقد طرحت الشركة سندات دين طويلة الامد مضمونة .

وقبل ثلاث سنوات منح البنك هذه الشركة تسهيلات لغاية ٥٠٠ دينا لغايات المتاجرة مقابل كفالة الدراة الثلاثة متضامين متكافلين . ورفعت هذه التسهيلات فى السنة الماضية لحد ٢٥٠ دينا بدون زيادة الضمانات المعطاة من الشركة .

وقد تقدم الدراة مؤخرًا بطلب لرفع التسهيلات المقدمة لهم لغاية ٩.٠٠٠ دينار لتساعدهم فى تنفيذ ما يلى :

توسيع انشاءات المصنع بمبلغ	٢.٠٠٠ دينار
شراء ماكينات بمبلغ	١.٠٠٠ دينار
شراء سيارات بمبلغ	١.٠٠٠ دينار
للمتاجرة	٥.٠٠٠ دينار
المجموع	٩.٠٠٠ دينار

مقابل ضمانات اضافية هى رهن المصنع لصالح البنك مع العلم بأن سعر السوق لهذا المصنع هو ١٠.٠٠٠ دينار حاليا .

شركة الصبغة المحدودة

الميزانية كما هى فى ١٩٧٣/١٢/٢١

الاصول الثابتة :	رأس المال المخفوع :
عقار ٩٥٦٠	١.٠٠٠ (سهم عادى) دينار للسهم ١.٠٠٠
انشاءات مصنع ومكينات ١٦.٨٠٠	٥٥٠ سهم تأسيس ٥٥٠ (دينار للسهم)
اثاث مكتب ١٣٩	سندات دين (طويلة الاجل) ٢.٠٠٠
سيارات ١.١٣٥	قرض من الخير ٢.٦٣٦
تأمينات مدفوعة مقدما ١٧٨	احتياطي عام ٥.٠٠٠
الاصول المتداولة :	احتياطي استعادة سندات الدين ٢.٨٠٠
مواد اولية فى التخزن ٢.٥٤٥	حساب الارباح والخسائر ٧.٧٦٧
مدينون مختلفون ٣.٤٧٢	الخصوم المتداولة :
نقد ٢.٢١٥	دائنون متفرقون ٣.٢٩٩
	استدراك الضرائب ١.٠٠٠
	ارباح غير مطالب بها ٤٢
	جارى مدين لدى البنك ٢.٠٠٠
المجموع العام ٣٦.٠٤٤	المجموع العام ٣٦.٠٤٤

حساب التجارة والأرباح والخسائر ١٩٧٢/١٢/٣١

٥٢٤٦٠	المبيعات	٣٠٠٩٦	بضاعة في المخزن ببداية العام
٢٥٤٥	بضاعة في المخزن	٢٤٧٨٠	مشتريات خلال العام
	نهاية العام	١٨٦٩٧	أجور للعمال
		٨٤٣٢٢	مجموع الربح (منقول اسفله)
٥٥٠٠٠		٥٥٠٠٠	
٨٤٣٢	مجموع الربح	٩٥٠	اتعاب مجلس الإدارة
١٠٣	خصم تم قبضه	٤٠٠٠	رواتب المديرين
		٢٣٨	مصروفات عامة
		٩٥٠	استهلاك
			الربح الصافي
		٢٣٩٨	(منقول اسفله)
٨٥٣٥		٨٥٣٥	

حساب التخصيص

٢٣٩٧	الربح الصافي	١٠٠٠	استدراك للضرائب
	(منقول من اعلاه)	١٥٠	ارباح الاسهم العادية
٧٠٧٠	الرصيد الدور	٥٥٠	ارباح اسهم التأسيس
	من السنة السابقة	٧٧٦٧	الرصيد المعقول
٩٤٦٧		٩٤٦٧	

اعادة ترتيب بنود الميزانية حسب السيولة :

الخصوم المتداولة :	الأصول المتداولة :
١٠٠٠	النقد
٤٢	مدينون مختلفون
٣٢٩٩	مواد أولية في المخزن
٣٦٣٦	المجموع
٢٠٠٠	الأصول الثابتة :
٩١٧٧	عقار
	مصنع ومكينات
	سيارات
	اثاث مكتب
	مجموع الأصول الثابتة
٤٠٠٠	أصول أخرى :
١٣٩٧٧	تأمينات مدفوعة مقدما
	المجموع العام للأصول

الاصول - الخصوم = ٢٢٠.٦٧ وهذا يمثل رأس المال الصافي (حقوق المساهمين) الموزع كما يلي :

٥٠٠	اسهم تأسيسية
١٠٠٠	اسهم عادية
٥٠٠	احتياطي عام
٢٨٠٠	احتياطي استعادة السندات
٧٧٦٧	رصيد الارباح
<u>٢٢٠.٦٧</u>	

إذا كانت النتيجة خسارة فيجب تبينها بالأحمر أو ضمن قوسين كمبلغ يجب طرحه .

التحليل على أساس الوضع القائم

١ - هل تجنى الشركة ارباح مجزية ؟

تستثمر الشركة مصادرها الرأسمالية لإنتاج الربح . ويمكننا قياس فاعلية الشركة ومقدرتها على تحقيق الربح باحتساب نسبة الربح (قبل الضريبة) المحقق خلال العام الى مجموع المصادر الرأسمالية المستغلة خلال العام . ونرى حالة الشركة المعينة :

الربح قبل الضريبة = ٢٣٩٧ ديناراً
المصادر الرأسمالية = رأس المال المدفوع + الاحتياطي العام + سندات الدين طويلة الاجل + احتياطي استعادة السندات + الربح الدور .

$$= ٦٥٠٠ + ٥٠٠ + ٤٠٠ + ٢٨٠٠ + ٧٧٦٧ = ٢٦٠٦٧ \text{ ديناراً}$$

(اعتبرنا هنا سندات الدين طويلة الاجل كراسمال مستغل)

$$\begin{aligned} \text{الربح قبل الضريبة} \\ \text{الفاعلية} = \frac{\text{المصادر الرأسمالية}}{\text{الربح قبل الضريبة}} \times 100\% \\ = \frac{٢٣٩٧}{٢٦٠٦٧} \times 100\% \\ = 92\% \end{aligned}$$

أي أن كل ١٠٠ دينار من المصادر الرأسمالية انتجت ربحاً قدره ٩٢ دينار قبل الضريبة.

ويمكن أن نستعمل نسبة $\frac{\text{الربح الصافي (بعد الضريبة)}}{\text{المصادر الرأسمالية}}$ للدلالة على فاعلية الشركة

كذلك تستعمل نسبة اخرى للدلالة على مدى ربح الشركة وهى
نسبة :

$$\frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{المبيعات}} \times 100\% = \frac{2397}{52860} \times 100\% = 46\%$$

أو يمكن احتساب نسبة الربح الصافى (بعد الضريبة) الى المبيعات .

ان استعمال مثل هذه النسب ومقابلتها بالسنوات السابقة يعطى
فكرة جيدة عن مدى نجاح اعمال المؤسسة وتطورها . وهى تهم مديري
الشركة ومساهميها أكثر مما تهم البنك . فالبنك يهتم فى الدرجة الاولى
بسلامة القروض التى يسلفها . ولكن من واجب البنك طبعاً ان يعنى عناية
كافية بنجاح المؤسسة المقترضة .

٢ - هل لدى الشركة سيولة كافية لمواجهة الطوارئ والخصوم المتداولة وعمليات التشغيل ؟

من الضرورى عادة ان يكون لدى اية شركة اصول متداولة تزيد
على الخصوم المتداولة لتتمكن الشركة من تسديد هذه الخصوم متى تطلب .
ولقياس مقدرة الشركة على تسديد خصومها بسرعة تستعمل نسبة
الاصول المتداولة $\times 100\%$ وتسمى هذه النسبة نسبة التداول

(Current Ratio)

ومن المفروض حسبها ورد اعلاه ان تكون هذه النسبة اكبر من
١٠٠٪ وقد تصل الى ٢٠٠٪ او اكثر فى حالة بعض الشركات كى يكون
الوضع سليماً . ويمثل فائض الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة
رأس المال العامل للشركة Working Capital الذى يستخدم من أجل تمويل
العمليات اليومية اللازمة لتسيير العمل .

اى ان الراسمال العامل = الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة .

$$\frac{8232}{9177} = \text{نسبة التداول} = 83\%$$

(اى ان الشركة تستطيع ان تسدد بسرعة ٨٣ ديناراً فقط من كل ١٠٠
دينار من الخصوم المتداولة) .

$$\text{الراسمال العامل} = 8232 - 9177 = (1745) \text{ ديناراً} .$$

(اى ان الشركة ليس لديها أى رأسمال عامل وتضطر الى الاستدانة لتغطية العجز الحاصل وتكوين رأسمال عامل)

ولهذا فان الشركة ستستعمل من اصل القرض المطلوب من البنك مبلغ ٥٠٠٠ ر.ه دينار للمتاجرة فيصبح بذلك رأسمالها العامل ٥٠٠٠ ر.ه - ١٧٤٥ = ٣٢٥٥ ديناراً والشركة بحاجة الى ذلك .

وقد تكون حركات السحب من حساب الشركة لدى البنك والايداع فيه دليلاً جيداً على كفاية رأس المال العامل أو عدم كفايته . والمهم ان يعرف البنك كيف سيتأثر رأس المال العامل للشركة فى حالة منحهما التسهيلات التى تطلبها وهل سيصبح لديها فائض كاف لتمويل مايلزمهما من معاملات يومية . ان هذا يعتمد على الغرض الذى من أجله طلبت التسهيلات ، ان كان لشراء موجودات ثابتة ام لتمويل العمليات الجارية .

ويلاحظ مما سبق ان الاصول المتداولة (المستعملة لاحتساب نسبة التداول) تشمل البضاعة . وبما ان البضاعة فى بعض الحالات قد يصعب بيعها بسبب كسادها أو غير ذلك من الاسباب فان البعض يستثنون البضاعة من الاصول المتداولة أو انهم يعتمدون الاصول السريعة ويحسبون النسبة السريعة . (Quick Ratio)

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - \text{البضاعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

فاذا كانت هذه النسبة لا تقل عن (١) فان الوضع يكون سليماً . ومن المفيد هنا ان نقابل المصادر الرأسمالية الصافية بالاصول الثابتة الصافية للشركة

$$\frac{\text{المصادر الرأسمالية}}{\text{الاصول الثابتة}} = ١٠٠\% \times \frac{٢٢٠.٦٧ + ٤٠٠٠}{٢٧٦٣٤} = ١٠٠\% \times ٩٤\%$$

(لاحظ اننا اعتبرنا سندات الدين طويلة الاجل أى ٤٠٠٠ دينار كرأسمال مستثمر مع ان هذا المبلغ هو دين على الشركة يطلب منها بعد مدة طويلة . أما فى التخمين التصفوى فان مثل هذه الديون الرأسمالية تعتبر مطلوبات من الشركة تكون مضمونة أو غير مضمونة) .

ان مصادر الشركة الرأسمالية اقل من اصولها الثابتة واصول اخرى تبلغ ١٧٤٥ ديناراً وهو نفس نقص الاصول المتداولة عن الخصوم المتداولة أى أن :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{المصادر الرأسمالية} - \text{الاصول الثابتة (واصول اخرى)} \\ = \text{الاصول السائلة} - \text{الخصوم الجارية} .$$

(٣) هل تكفى حقوق المساهمين لتسديد الخصوم ؟

نسبة حقوق المساهمين (رأس المال + الاحتياطيات + رصيد الأرباح) إلى مجموع الخصوم .

$$\text{حقوق المساهمين} \div \text{مجموع الخصوم للغير} = 100\% \times \frac{220.67}{13977} = 100\% \times 1.58 = 158\%$$

ان هذه النسبة عالية وتدل على ان المصادر الرأسمالية لدى الشركة تزيد على الخصوم بقدر كاف . وكما ازدادت المصادر الرأسمالية مقابل قدر معين من الخصوم قل تعرض الدائنين للخسارة . وبكلمات أخرى فان المصادر الرأسمالية تلعب دورا وقائيا ، وبازديادها تزداد امكانية الشركة لجابهة الطوارئ والنكسات المحتملة قبل أن يتعرض الدائنون لخطر الخسارة .

(٤) هل البضاعة رائجة ام ان هناك تراكها فى المخزن ؟

قابل قيمة جردة البضاعة المخزنة بقيمة المبيعات بعد أن يطرح منها الربح الكلى وذلك كما يلى :

(أ) احسب قيمة المبيعات فى الاسبوع (ناقصا الربح) . فقيمة المبيعات خلال السنة بلغت ٥٢٤٦٠ ديناراً يطرح منها الربح الكلى (٨٤٢٢ ديناراً) فيكون الناتج ٤٤٠٣٨ ديناراً أى أن المبيعات فى الاسبوع الواحد = $\frac{44038}{52} = 847$ ديناراً تقريبا .

(ب) اقسم قيمة جرد البضاعة (٢٥٤٥ ديناراً) على المبيعات فى الاسبوع (٨٤٧ ديناراً) يكون الناتج ٣ تقريبا ، أى ثلاث أسابيع . أى أن معدل البيع يستنفذ البضاعة المخزنة خلال ثلاثة أسابيع . وهذا يدل على أنه لا يوجد تراكم فى البضاعة المخزنة .

(٥) هل يسدد الدينون ديونهم للشركة بدون تأخير ؟

قابل رصيد الدينين (الذمم وأوراق القبض) بالمبيعات فى الاسبوع الواحد .

رصيد الدينين = ٣٤٧٢ ديناراً .

$$\text{رصيد الدينين} \div \text{المبيعات فى الاسبوع} = \frac{3472}{847} = 4 = 4 \text{ أسابيع تقريبا .}$$

أى أن معدل تسديد الدينين لديونهم للشركة يضمن تسديد الرصيد المطلوب منهم خلال شهر واحد تقريبا ، مما يدل على أن التسديد لا يتأخر وأن الديون موزعة على عملاء يقومون بالتزاماتهم ومن الضروري أن يكون البنك مطلعاً على أحوال تسديد هذا النوع من البضائع فى البلد (وذلك بإجراء دراسة مقارنة مع شركات مماثلة) ليقرر إذا كان تسديد الدينين للشركة يتم خلال مدة معقولة .

٦) هل تسدد الشركة ديونها لدائنيها بدون تأخير ؟

قابل رصيد الدائنين بالمشتريات .
 رصيد الدائنين = ٣٢٩٩ ديناراً .
 المشتريات خلال العام = ٧٨٠ ٢٤٩ ديناراً .
 المشتريات خلال الأسبوع الواحد = $\frac{٢٤٩٧٨٠}{٥٢} = ٤٧٧$ ديناراً تقريباً
 رصيد الدائنين $\frac{٣٢٩٩}{٤٧٧} = ٧$ أسابيع تقريباً .

أى أن معدل تسديد الشركة لدائنيها التجاريين هو ٧ أسابيع وهى أطول من مدة تسديد الدينين ديونهم للشركة ، وقد يكون هذا ناتجاً عن عدم وجود رأسمال عامل كاف لدى الشركة . وعلى كل فمن واجب البنك أن يحقق فى الأسباب وفيها إذا كانت المدة معقولة ولها ما يبررها على ضوء الأحوال السائدة .

✽ افترضنا هنا أن معظم المبيعات غير نقدية وللحصول على النسبة الدقيقة يجب قسمة الجزء غير النقدي من المبيعات على رصيد الدينين .

٧) ما هى نسبة التسهيلات الى المصادر الرأسمالية للشركة ؟

لا يجب أن يصبح البنك فى أية حال من الأحوال مساهماً مسيطراً أو شريكاً مسيطراً فى الشركة ، لذلك يجب أن لاتتعدى التسهيلات الممنوحة للشركة المصادر الرأسمالية لتلك الشركة .

وفى المثال موضوع البحث فإن التسهيلات لا تتعدى ذلك .

٨) هل الحركات فى حساب الشركة لدى البنك تتناسب مع مبيعاتها ؟

إن إجراء مثل هذه الدراسة قد يلقى ضوءاً على احتمال وجود حساب للشركة لدى بنك آخر إذا كانت حركة حساب الشركة بطيئة . وهذا سبب يحدو البنك بمطالبة الشركة تحريك حسابها بما يتناسب مع التسهيلات الممنوحة لها . كما أن مثل تلك الدراسة قد تلقى ضوءاً على المبيعات بين الأقسام والدوائر المختلفة فى الشركة . أما المغالاة فى المتاجرة فتدل عليها

الظواهر التالية فى حساب الشركة : (أ) زيادة متوسط الرصيد المدين وارتفاع كبير فى مجموع المسحوبات وانعدام التقلبات فى الرصيد من مدين الى دائن . ب) استعمال حد التسهيلات بالكامل فى أغلب الاحيان وزيادات دورية عن الحد المصرح به . ج) عجز الشركة عن ايداع مقابل وفاء الشيكات التى تسحبها حتى تاريخ تقديمها للبنك . د) اصدار شيكات تحمل تواريخ لاحقة .

يتضح لنا من النسب والدراسات السابقة ان نشاط الشركة فى المبيعات لا بأس به وان ارباحها الصافية جيدة ، الا ان رأسمالها واحتياطها العام والربح الدور غير كاف بالنسبة الى اصولها الثابتة ونشاطها فى المبيعات مما يفقدها رأس المال العامل الكافى . لمعاملتها اليومية . وهذا يجعل الشركة بحاجة الى زيادة تسهيلات من البنك . ونظرا لوضع الشركة المشروح أعلاه ولكفاءة مديرها فليس هناك مانع من أن يفكر البنك فى منح الشركة التسهيلات التى تطلبها .

والآن ينتقل البنك الى اجراء دراسة لما يكون عليه وضع الشركة ووضع التسهيلات المطلوبة من البنك فيما لو اقبلت الشركة وجرت تصفيتها .

ملاحظة :

تسهيلات الجارى المدين المقدمة من البنك الى الشركة لاتسدد عادة فى سنة واحدة بل تجدد هذه التسهيلات لعملاء البنك سنة بعد اخرى (الا اذا كان هناك سبب موجب) لذلك فهى من الوجهة العملية تسهيلات متوسطة الاجل أو طويلة الاجل . مما يرفع واقعيًا الرأس المال العامل . ومع ذلك فانه يبقى قليلا وتبقى الشركة فى حاجة الى القرض .

التقدير التصفوى للميزانية

يجب أن يكون من المفهوم جيدا ان هذا التقدير ما هو الا واحد من النحوص المتعددة للميزانية . لذلك فان الاعتماد عليه وحده منفردا لا يؤدى الى القرار الصحيح فى منح التسهيلات المطلوبة أو عدمه . اننا معنيون فى الدرجة الاولى بأوضاع العميل وكيفية سير أعماله فى وقت طلب التسهيلات . وهذه الأوضاع حللناها فيما سبق . أما التقدير التصفوى فهو يدلنا على ما تكون عليه أوضاع العميل فى حالة التصفية أو الإفلاس ويفيدنا فى تعيين التسهيلات الممكن منحها والضمانات التى تطلبها من العميل .

اسس التقدير التصفوى :

(١) تقدير الخصوم :

يجب أن يضاف الى مجموع الخصوم الحقيقية المبينة فى الميزانية (ولا يدخل فيها رأس المال والاحتياطى الرأسمالى) :

- (أ) أية التزامات ومطلوبات طرأت أو ستطرا بعد تاريخ الميزانية .
- (ب) الفرق بين الحد الاعلى للقروض المطلوب وبين الرصيد المطلوب من العميل للبنك بتاريخ الميزانية .
- (ج) أية ضرائب تستحق على أرباح العميل لم يتم ادخالها فى حساب الأرباح والخسائر .
- (د) المخاطر المقدرة والمتوقعة على العميل فى التزاماته فى الكفالات وغيرها ;
- (هـ) أية مطاريات أخرى (إن كانت معلومة) تطلب من العميل شخصيا اذا كان هو المسئول الوحيد عن الاعمال التى يطلب تسهيلات من أجلها .
- ويطرح من المجموع اعلاه أية ديون على العميل يتم تأجيل دفعها للدائن فى حالة الافلاس مثل القروض التى يقدمها الشركاء الى الشركة او الزوجة الى زوجها اذا كان القائم الوحيد بالاعمال والمسئول عنها .
- ويجب معرفة الديون المفضلة على الشركة كالضرائب والديون المضمونة برهن مثلا والديون غير المضمونة لتتمكن من حساب ما يمكن تسديده للديون الاخيرة مما قد يتبقى من حصيلة بيع موجودات الشركة .
- مجموع الخصوم فى الميزانية = ١٢ر٩ ألف دينار + النقد من البنك عند رفع التسهيلات .
- = ٧ر٠ آلاف دينار
- المجموع = ٢٠ر٩ ألف دينار وهو المجموع الكلى للخصوم بعد الموافقة على التسهيلات .

(٢) تقدير الأصول :

فى حالة الافلاس وعرض أصول الشركة للبيع فان هذه الأصول تباع بثمن أقل من ثمنها الحقيقى . والثمن الممكن تحصيله يعتمد على وضع الأصول اذا كانت جديدة أو قديمة كما يعتمد على نوعها ومدى الطلب عليها فى السوق . وتضع البنوك عادة نسبا مئوية معينة تضرب بها قيم الأصول المختلفة (كل نوع نسبة معينة) لتقدير القيمة التصفية لتلك الأصول .

ونورد فيما يلى على سبيل المثال النسب التى يعتمد بها أحد البنوك مع العلم بأن هذه النسب ليست ثابتة لجميع المناطق والعلاء بل هى تتغير من منطقة لأخرى ومن عميل لآخر حسب الأوضاع السائدة .

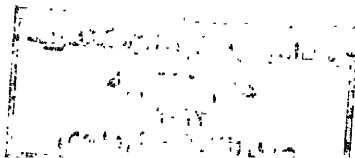
— مدينون مختلفون :	٨٠٪	— مواد فى طور التصنيع ٦٦٧٠٪
— مواد أولية	٦٦٧٪	(تعتمد على طبيعة البضاعة وقابلية بيعها)
— عمارة الصنع المملوكة بالكامل		— ممتلكات للاستثمار (بيوت ، دكاكين مكاتب .. الخ) :
من القيمة السوقية مع امكانية اخلائه	٦٦٧-٤٠٪	٦٦٧-٥٠٪
— الماكينات والآلات		— الماكينات والآلات (جديدة) .
(قديمة)	١٠٪	٢٠٪
— اثاث المكاتب	١٠٪	— قروض لمدراء الشركة : لاشئ
— مبالغ مدفوعة مقدما .	لاشئ	— مواشى حية : ٥٠ - ٦٦٧٪
— حيوب محصودة :	٥٠٪	— حرس الأرض وفلاحتها : لاشئ
— بضائع مخزنة :	٥٠٪	

ولتقدير القيمة التصفوية للاصول نقدر الوضع النقدى للعميل ثم قيمة
الاصول الاخرى .

١ (الوضع النقدى :

يوجد للعميل نقد لدى البنك مقداره ٢٢ ألف دينار ، رفى حالة منحه
التسهيلات الجديدة (اى رفع الحد الاعلى للجارى المدين من ٢ الى ٢٩ آلاف
دينار) سيقبض العميل ٧ آلاف دينار فيصبح لديه ٩٢ ألف دينار يجب علينا
ان نقدر قيمتها التصفوية على ضوء كيفية التصرف فيها كما ورد فى طلبه .

كيف تصرف	المبلغ المدفوع (الف دينار)	نسبة التقدير التصفوى	القيمة التصفوية (الف دينار)
لتوسيع الصنع	٢٠	٥٠٪	١٠
لشراء ماكينات	١٠	٢٠٪	٢
لشراء سيارات	١٠	٣٣٪	٣
لدفع ضريبة	١٠	١٠٠٪	١٠
للمتاجرة	٤٢	٥٠٪	٢١
المجموع	٩٢	تصبح قيمتها التصفوية	٤٦



(ب) تقدير الاصول الاخرى :

نوع الاصول	القيمة الدفترية (الف دينار)	نسبة التقدير التصفوية	القيمة التصفوية (الف دينار)
مدينون	٣٥	٨٠ %	٢٧
مواد أولية مخزنة	٢٥	٦٦,٦ %	١٧
عقار	٩٦	٥٠ %	٥٠
مصنع ومكينات	١٦٨	١٠ %	١٧
سيارات	١٠	٢٠ %	٢
اثاث مكتب	٢	— (مهمل)	—
مدفوع مقدما	٢	— (مهمل)	—
المجموع	٣٣٨		١١٢

لذلك تكون القيمة التصفوية لجميع أصول العمل
 = القيمة التصفوية للوضع النقدي + القيمة التصفوية للاصول الاخرى .
 = ٦٢ ألف + ١١٣ ألف = ١٥٩ ألف دينار .

(٣) تقدير النسبة من الديون غير المضمونة الممكن تسديدها :

تسدد بأدى ذى بدء الديون غير المضمونة والمفضلة وهى :

رهن للبنك	= ٦٠ آلاف دينار (٦٠ % من القيمة)
ضريبة	= ١٠ ألف (١٠٠ % من القيمة)
سندات دين	= ٤٠ آلاف دينار (١٠٠ % من القيمة)
الدائنون المتفرقون	= ١٦ آلاف دينار
المجموع	<u>١٢٦ ألف دينار</u>

فيبقى من حصة قيمة الاصول مبلغ ١٥٩ - ١٢٦ = ٣٣ ألف دينار

لتسديد المتبقى من الديون (غير المضمونة) البالغ ٢٠٩ - ١٢٦ = ٨٣ ألف دينار

اى أنه لا يمكن تسديد هذه الديون غير المضمونة ١٠٠ % بالكامل

اذ أن نسبة تسديد هذه الديون = $\frac{٣٣}{٨٣} \times ١٠٠ \% = ٤٠ \%$ تقريبا .
 فيدفع لكل دائن غير مضمون ٤٠ % من دينه فقط .

٤) تقدير وضع البنك :

رسمك التسهيلات المطلوبة للبنك = ٩٠ آلاف دينار
ناقصا الضمان المباشر (الرهن) للبنك = ٦٠ آلاف دينار
الرصيد المطلوب للبنك = ٣٠ آلاف دينار

يسدد منه من المتبقى من قيمة أصول الشركة ٤٠٪ كما ذكر أعلاه
أي $3 \times 40\% = 120$ ألف دينار تقريبا .

فيبقى رصيد غير مسدد = ١٨ ألف دينار تقريبا .

يدفع منه مبلغ ١٥ ألف دينار كفالة الشركاء الشخصية وهي الضمانة
التي كانت قدمت أصلا عند منح التسهيلات في البدء .
فيكون المبلغ المتبقى دون تسديد من أصل التسهيلات = ٣٠٠ دينار .

أي انه في حالة موافقة البنك على جعل التسهيلات للشركة ٩ آلاف
دينار يكون البنك معرضا لخسارة ٣٠٠ دينار اذا أفلسَت الشركة .

وهذا رسمك معقول قد يقبل البنك يتحمّله ولا سيما اذا كانت الشركة
ذات سمعة طيبة ومدراؤها ذوو خبرة وإدارة حكيمة .

ملاحظة : في هذه الحالة موضوع البحث لا يسترد الشركاء أي جزء
من رأسمالهم واحتياطهم الرأسمالي . أما لو كانت قيمة الأصول تزيد على
الخصوم فان الفرق بينهما يوزع على المساهمين بنسبة المساهمة .

مثال ثان

شركة منتجات الملابس نسائية تتقدم الى البنك بطلب للحصول على
قرض بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه بدون أي ضمان وذلك لتدفع ٤٠٠.٠٠٠ جنيه
ضريبة و ٣٠.٠٠٠ جنيه للدائنين و ٣٠.٠٠٠ جنيه لشراء بضائع . وبعد أن
يتأكد البنك (من تحليل ميزانية الشركة على أساس الوضع القائم) من أن
وضعها حسن يباشر التحليل على أساس الوضع التصفوي .

ميزانية الشركة كما هي فى ١٩٧٣/١٢/٣١

تقدير الاصول على اساس البيع التصفوى	الاصول	الخصوم
٢٠٠٠	الفقد (دفع ارباح للمساهمين)	جنيه ٢٠٠٠
١٦٠٠٠	مدينون (موزعة على عملاء ملبيين)	٢٠٠٠ أوراق دفع ١٧٠٠٠
٣٠٠٠	مواد خام	٥٠٠٠ دائنون (المصنع كضمان ٥٥٠٠
٣٠٠٠	بضاعة جاهزة	٩٠٠٠ دائنون بالتقسيط (بضمان السيارات ٣٥٠٠)
٥٠٠٠	المصنع (مرهون)	٨٠٠٠ سندات دين (بضمان ممتلكات الشركة ضمانا من المرتبة الثانية) ١٠٠٠٠
٢٠٠٠	المالكينات	٦٥٠٠ ضرائب ٤٠٠٠
٤٠٠٠	سيارات جديدة	٥٥٠٠ رأس المال والاحتياطيات ورصيد الارباح والخسائر ٢٠٠٠٠
—	الشهرة	٦٠٠٠ ارباح للتوزيع (دفعت فيما بعد) ٢٠٠٠
٣٥٠٠٠	المجموع	٦٢٠٠٠ المجموع ٦٢٠٠٠

يتضح أن مجموع الخصوم (باستثناء رأس المال) = ٤٢٠٠٠
يضاف القرض المطلوب من البنك = ١٠٠٠٠
مجموع الخصوم بعد الموافقة على القرض = ٥٢٠٠٠
القيمة التقديرية التصفوية لجميع الأصول = ٣٥٠٠٠ جنيه

يضاف الى ذلك استخدامات الشركة للقرض :
٤٠٠٠٠ جنيه ضرائب =
٣٠٠٠٠ جنيه للدائنين =

٣٠٠٠ جنيه ثمن بضاعة تقدر الشركة
قيمتها فى حالة بيعها فى التصفية بمبلغ = ١٠٠٠
المجموع = ٤٣٠٠٠

اى أنه بعد بيع موجودات الشركة بيعا تصفويا يقدر البنك بأن
ريع البيع هو ٤٣٠٠٠ جنيه يستعمل لتسديد الديون الخططة على الشركة

البالغ مجموعها ٥٢,٠٠٠ جنيه أى أن معدل التسديد لجميع الديون هو ٨٢,٧٪ (كل جنيه من الديون يناله ٨٢,٧ مليما) . ولكن معدل تسديد الديون غير المضمونة أقل من ذلك إذ لا بد من تسديد الديون المضمونة أولاً ، ثم يستعمل ما يتبقى من رصيد البيع لتسديد الديون غير المضمونة . لذلك فلاحتمساب الصحيح يكون كما يلى :

الدائنون المضمونون والمفضلون .

دائنون بضمانة المصنع	جنيه ٥٥,٠٠٠
دائنون بضمانة السيارات	٣,٥٠٠
سندات دين (ضمان جميع الممتلكات مرتبة ثانية)	١٠,٠٠٠
ضرائب	٤,٠٠٠
ارباح للتوزيع تم توزيعها	٢,٠٠٠
المجموع	<u>٢٥,٠٠٠</u>

فيبقى بعد دفع تلك الديون مبلغ ٤٣,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ = ١٨,٠٠٠ جنيه لدفع ما يتبقى من الديون غير المضمونة وقيمتها :

$$٥٢,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ = ٢٧,٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{أى أن نسبة تسديد الديون غير المضمونة} = \frac{١٨,٠٠٠}{٢٧,٠٠٠} = \frac{٢}{٣} \text{ أو}$$

٦٦,٧٪ . وبما أن الدين المطلوب من البنك هو بدون ضمانات فإن مخاطرة البنك فى منح القرض تكون بنسبة ٣٣,٣٪ أى أن البنك يتعرض الى خسارة محتملة قدرها ٣٣,٣ جنيهها من أصل القرض المطلوب (١٠,٠٠٠ جنيه) فيها اذا افلست الشركة . فهل يقبل البنك هذه المخاطرة أن البنوك فى كثير من الاحيان قد تقبل مثل هذه المخاطرة على ضوء وضع الشركة القائم وتدره وسمعة مديريها وتطور الشركة السليم فى حين أن البنوك قد ترفض اعطاء قرض لشركة قد يتبين من التحليل التصفوى أنه لا توجد مخاطرة فى حالة التصفية وذلك اذا كان البنك غير مطمئن لطريقة تطور أوضاع الشركة وغير

دراسة مقارنة لميزانيات سنوات متعددة

من المهم ان تجرى دراسة مقارنة لميزانيات سنتين أو بضع سنين متتالية لتمكن من معرفة التطورات التى حدثت فى بنود الميزانية وفى النسب المهمة . اذ ان للتغيرات الطارئة فى السنوات السابقة مدلولات مهمة عن كيفية تطور الاوضاع المالية سواء من حيث المبيعات والربح وحقوق المساهمين وغير ذلك . ومن المفيد ان يدرس البنك حركة اموال الشركة من حيث مصدرها وكيفية استخدامها خلال كل سنة أو فترة من الفترات ، لان مثل هذه الدراسة تمكن البنك من التعرف بشكل مبدئى على قدرة الشركة طالبة القرض على تسديده فى المستقبل . فمثلا اذا تبين ان الشركة حصلت فى السنة السابقة على معظم اموالها عن طريق قروض من الموردين ومن البنوك وان القسم الاكبر من هذه القروض استعمل فى شراء معدات فان قدرة الشركة على التسديد تكون محدودة ويجب التأكد من ان ايرادات الشركة ستكون فى المستقبل لتسديد الالتزامات القائمة والالتزامات الجديدة فيما اذا وافق البنك على منح الشركة قرضا . ولناخذ كمثال موضح لذلك الميزانيتين لشركة الانتاج عن سنتى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ الفصلين كما يلى :

شركة الإنتاج

حركة الأموال		الميزانية في		الأمسول
مصلر	استخدام	١٩٦٣/١٢/٣١	١٩٧٢/١٢/٣١	
ل.ل	ل.ل	ل.ل	ل.ل	أصول متداولة
	٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	تقيد
	٢٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	مفساعة
	١٥٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	مدينون
	٢٠٠.٠٠٠	٤٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	أوراق قبضى
٥٠.٠٠٠				أصول ثابتة اللات (بعد الاستهلاك) ٣٧.٠٠٠ وسائل نقل (بعد الاستهلاك) ٨٠.٠٠٠ اثاث (بعد الاستهلاك) ٥٠.٠٠٠
٢٠.٠٠٠				
٢٠.٠٠٠				
٢٠.٠٠٠				
	١٠٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	أصول أخرى : مفترعات مقدمة عن عقود شراء
		٢٠٠.٠٠٠	١٠٤٠.٠٠٠	مجموع الأصول

مصادر	استخدام	١٩٧٣/١٢/٣١	١٩٧٢/١٢/٣١	الخصوم
-------	---------	------------	------------	--------

ل.ل

ل.ل

ل.ل

ل.ل

خصوم متداولة :

٢٠٠.٠٠٠

٢٠٠.٠٠٠

٤٠٠.٠٠٠

٢٠٠.٠٠٠

أوراق دفع

٥٠.٠٠٠

٢٠٠.٠٠٠

٢٥٠.٠٠٠

٣٠٠.٠٠٠

دائون

١٠٠.٠٠٠

٢٠٠.٠٠٠

٢٠٠.٠٠٠

٢٥٠.٠٠٠

قرض قصير الاجل

٥٠.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠

٥٠.٠٠٠

مستحقات ضرائب

خصوم طويلة الاجل :

٢٥٠.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠

٣٥٠.٠٠٠

٢٠٠.٠٠٠

قرض شركة تأمين

١

١

١

١

سندات

حقوق المساهمين :

٣٥٠.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠

٥٠.٠٠٠

٥٠.٠٠٠

اسهم متنازعة

١٠٠.٠٠٠

٤٠٠.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠

اسهم عادية

١٠٠.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠

٤٠٠.٠٠٠

٥٠.٠٠٠

ارباح محتجزة

١٠٠.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠

٢٠٠.٠٠٠

١٤٠.٠٠٠

مجموع الخصوم

١٠٠.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠

٢٠٠.٠٠٠

١٤٠.٠٠٠

ورأس المال

لقد أضفنا الى الميزانية عمودين يبين فيهما مصادر الاموال وكيفية استخدامها . ومن المسلم به انه اذا حدثت زيادة فى بند من بنود الاصول فان تلك الزيادة تمثل استخداما للاموال . فمثلا اذا زاد رصيد قيمة البضاعة فى نهاية ١٩٧٣ عنه فى نهاية ١٩٧٢ فذلك يعنى ان الزيادة استخدمت فى البضاعة . اما اذا حدث نقص فى رصيد البضاعة فهذا يعنى توفر مصدر للتمويل . والعكس صحيح بالنسبة الى أى بند من بنود الخصوم ، فزيادة الرصيد هنا يوفر مصدرا للتمويل ، واى نقص يحدث فى الرصيد هو استخدام للاموال .

وبما ان الارباح الصافية بعد الضرائب المحققة خلال العام هى مصدر تمويل تستخدم الشركة جزءا منه للتوزيع على المساهمين وتستبقى الرصيد كأرباح محتجزة لذلك يجب أن تأخذ تلك الارباح بعين الاعتبار فى جدول حركة الاموال خلال عام ١٩٧٣ .

وعلى فرض ان ارباح الشركة الصافية القابلة للتوزيع فى سنة ١٩٧٣ كانت ٨٠٠.٠٠٠ ل.ل. ، وبعد تجميع البنود يصبح جدول حركة الاموال كما يلى :

حركة الاموال عن العام المنتهى في ١٢/٢١/١٩٧٢

النفاصيل	مصادر	/	النفاصيل	استخدام	%
<u>عمليات التشغيل :</u>					
مخصصات استهلاك	١٠٠.٠٠٠	٦٥	بضاعة (مواد)	٤٠.٠٠٠	٢٥٨
<u>الائمان تجارى :</u>			<u>تمويل عمليات البيع :</u>		
اوراق دفع	٢٠٠.٠٠٠		نقد	٥٠.٠٠٠	
دائون	٥٠.٠٠٠		اوراق قبض	٢٠.٠٠٠	
مستحقات فرائب	١٠٠.٠٠٠		مدينون	١٥٠.٠٠٠	٢٥٨
مستحقات عمال	٥٠.٠٠٠	٢٥٨	<u>تصفية ائمان تجارى :</u>		
			قروض قصيرة الاجل	٢٠٠.٠٠٠	١٢٩
			قروض شركة التأمين	١٠٠.٠٠٠	٦٥
<u>ديون طويلة الاجل :</u>					
سندات دين	٢٥٠.٠٠٠	١٦١			
زيادة حقوق المساهمين :			<u>توزيع ارباح :</u>		
ارباح قابلة للتوزيع	٨٠٠.٠٠٠	٥١٦	توزيع	٤٠٠.٠٠٠	
			للمساهمين		
	١.٥٥٠.٠٠٠	١٠٠	توزيع للعمال	٥٠.٠٠٠	
				٤٥٠.٠٠٠	٢٩
				١.٥٥٠.٠٠٠	١٠٠

وبدراسة المصادر وطرق الاستخدام يتضح ما يلي :

١ - ان التمويل الداخلي خلال عام ١٩٧٢ مكون من :

٨٠٠.٠٠٠ ل.د ارباح قابلة للتوزيع
١٠٠.٠٠٠ ل.د استهلاكات .

اي ما مجموعه ٩٠٠.٠٠٠ ل.د او نحو ٥٨ ٪ من مجموع مصادر التمويل (٥٥٠.٠٠٠ ل.د) . وهذه نسبة كبيرة اي ان الشركة اعتمدت بصورة رئيسية على نفسها لا على زيادة مديونيتها لتحقيق الاموال اللازمة .

٢ - استخدمت الشركة ٨٠٠.٠٠٠ ل.د اي نحو ٥٢ ٪ من المصادر في تمويل العمليات الجارية اي عمليات التشغيل والبيع (زيادة النقد والبضاعة واوراق القبض والمدينين) و ٥٠.٠٠٠ ل.د (٢٩ ٪ من الاموال) وزعتها على المساهمين والعمال . فالتقسيم الاكبر من الاموال استخدم في زيادة اسول جارية قابلة للتصفية . لذلك فان الشركة اتبعت طريقا سليما في الحصول على الاموال وفي استخدامها . وهذا يشجع البنك على النظر في منح الشركة تسهيلات . اما اذا كانت شركة تطلب قروضا من الغير لتسدد التزامات سابقة عليها ولتتمكن من دفع الاجور وغير ذلك فان البنك يتردد في منحها تسهيلات . ومن الضروري ان يعرف البنك القصد من التسهيلات المطلوبة .

ومن الضروري ان يخصص البنك لكل شركة (او عميل) يمنحها تسهيلات كتفها منظما يظهر التطورات التي تطرأ على بنود الميزانية وعلى النسب ذات الحلولات المهمة خلال مدة سنوات . وكذلك لابد من مقابلة لوضع الشركة مع اوضاع شركات مماثلة ليكون البنك فكرة صحيحة عن وضع الشركة المستقلة . وفي بعض البلدان تضع مؤسسات مختصة معدلات لكل نوع من انواع الشركات بحيث يسهل على محلل الميزانية ان يقابل اوضاعها بترك المعدلات .

ويجب الانتباه الى ان الكثير من الشركات تنشط اعمالها في مواسم معينة خلال السنة وليس في آخرها . لذلك فان الميزانية في نهاية السنة لا تعطي الفكرة الصحيحة عن اوضاع الشركة . ولابد للمحلل ان يطلب ميزان مراجعة لاشهر متتالية خلال السنة .

وغالما فان ما ورد في هذه الحاشية ليس الا موجزا يعطى فكرة عن التحليل والجدير بالذكر انه في عصرنا هذا تنوعت الاختصاصات ، فهناك محللون مختصون بتحليل ميزانيات الشركات الصناعية (مع تشوع الاختصاص في هذا المجال حسب نوع الصناعة) ومحللون لميزانيات الشركات التجارية . الخ . ومن المهم ايضا ان نؤكد ان قرار البنك في منح التسهيلات لا يعتمد فقط على نتائج التحليل ، فهذه النتائج ما هي الا مؤشرات تساعد على اتخاذ القرار ، وهناك عوامل اخرى كما سبق ان اشرنا (يجب اخذها بعين الاعتبار) .

